

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/46/299
15 July 1991
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

1991
1991
1991

الدورة السادسة والأربعون
البند ١٠٦ من القائمة الأولى*

التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة ،

وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل الى أعضاء الجمعية العامة تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن تنفيذ التوصيات السابقة للمجلس وفقا للفقرة ١٣ (ف) من قرار الجمعية العامة ٢٣٥/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ (انظر المرفق) .

• A/46/50

*

.../...

91-22923 ١٣٨٢ب(٩١)

مرفق

تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن تنفيذ التوصيات
السابقة للمجلس على نحو ما طلبته الجمعية العامة
في الفقرة ١٣ (أ) من قرارها ٢٢٥/٤٥

كتاب الإحالة

٢ تموز/يوليه ١٩٩١

سيدي ،

أتشرف بأن أحيل اليكم ، وفقا لطلب الجمعية العامة في الفقرة ١٢ (١) من القرار ٢٣٥/٤٥ ، تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن تنفيذ التوصيات السابقة للمجلس .

وتفضلوا ، سيدي ، بقبول فائق احترامي .

(توقيع) هينز غونتر زافيلبرغ

رئيس المحكمة الاتحادية
لمراجعة الحسابات بألمانيا
ورئيس مجلس مراجعي الحسابات
في الأمم المتحدة

الأمين العام للأمم المتحدة
نيويورك ، نيويورك

مقدمة

١ - في الفقرة ١٣ (٤) من القرار ٢٣٥/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، طلبت الجمعية العامة الى الامين العام والى الرؤساء التنفيذيين لمنظمات الامم المتحدة وبرامجها أن يقدم كل منهم الى مجلس إدارته ، وكذلك الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين ، تقريراً مرحلياً مفصلاً عن الخطوات المتخذة لتنفيذ التوصيات السابقة الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات وما يتصل بالموضوع من توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وأن يوضح ما إذا كان أي من تلك التوصيات لم ينفذ بعد ، وطلبت الى المجلس واللجنة الاستشارية تقييم فعالية تلك التدابير وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين .

٢ - وقد زود المجلس بالتقارير التي أعدتها الإدارات رداً على طلب الجمعية العامة السالف الذكر . وترد تعليقات المجلس في تقاريره المقدمة الى الجمعية العامة عن حسابات المنظمات التالية عن السنة المنتهية في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ : اليونيتار ، والاونرو ، ومكتب مغوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين . وبالإضافة الى ذلك ، أعد المجلس تقارير مؤقتة عن السنة الاولى من فترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ عن برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، وصندوق الامم المتحدة للسكان ، ومركز التجارة الدولية ، وهي التقارير التي تتضمن أيضاً ، باستثناء تقرير مركز التجارة الدولية ، تعليقات المجلس بشأن تنفيذ توصياته السابقة . وفي حالة مركز التجارة الدولية ، يجري تناول تنفيذ التوصيات السابقة وتعليقات المجلس على ذلك في نهاية هذا التقرير .

٣ - وتتضمن الفقرات التالية الردود الواردة من إدارات المنظمات المقدمة كمل سنتين ، والتعليقات المقابلة عليها من المجلس ، والتي لن تعد تقارير مجلس مراجعي الحسابات المقدمة الى الجمعية العامة بشأنها إلا في نهاية فترة السنتين الحالية ١٩٩٠-١٩٩١ .

مقر الأمم المتحدة
(الملحق رقم ٥ ، (A/45/5) المجلد الأول)

التوصية ٩ (أ) من تقرير المجلس

٤ - إيلاء تقرير أداء الميزانية الأهمية القصوى لمنع تجاوز الاعتمادات . ومن الممكن أن تؤدي زيادة تحسين التقنيات المتعلقة بتقدير ذلك الجزء من الاعتماد المتصل بالأجور ، لا سيما في تقرير الأداء النهائي ، إلى خفض حدوث تحويلات بين أبواب الميزانية إلى أدنى حد .

التدابير التي اتخذتها الإدارة

٥ - ذكرت الإدارة أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أكدت في تقريرها (A/45/570 ، الفقرة ١١) ، أنها قد وافقت على التحويلات بين أبواب ميزانية الفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ .

٦ - وفيما يتعلق بصياغة الميزانيات في المستقبل ، وافقت الإدارة على أنه ينبغي تحسين التنبؤ وأن يكون هناك مزيد من التحسينات في الأساليب الإدارية الأخرى لتخفيض التحويلات بين أبواب الميزانية إلى أدنى حد .

استنتاجات وتعليقات مجلس مراجعي الحسابات

٧ - أثناء المراجعة المؤقتة لحسابات السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، أحاط المجلس علماً ببعض الجهود التي تبذلها الإدارة في تخفيض التحويلات بين أبواب الميزانية إلى أدنى حد . إلا أنه سيستمر في متابعة هذه التوصية وستعين الخطوات المحددة المتخذة في عمليات مراجعة الحسابات اللاحقة .

التوصية ٩ (ب) من تقرير المجلس

٨ - وصف النواتج النهائية ومفاً واضحاً أو كمياً في الميزانية البرنامجية وفي تقرير أداء البرامج .

التدابير التي اتخذتها الإدارة

٩ - ذكرت الإدارة أنه ليس من الممكن دائما تحديد النواتج تحديدا دقيقا ، كما لا يمكن ترجمة بعض الأنشطة بسهولة الى نواتج يمكن قياسها كميا في تقرير أداء البرامج . كما أنها ترى أن تقدير تكاليف النواتج ينطوي على عدد من المشاكل التقنية . وبعد أن أحاطت اللجنة الاستشارية علما ببيانات الإدارة ، أعربت عن أملها في أن يأخذ مجلس مراجعي الحسابات هذه العوامل في الاعتبار عند قيامه بدراسة تطبيق الأنظمة والقواعد التي تنظم تخطيط البرامج ، والجوانب البرنامجية للميزانية ، ومراقبة التنفيذ ، وأساليب التقييم .

١٠ - وقد أيدت الإدارة تماما توصيات المجلس بشأن الحاجة الى إعداد تقارير شاملة للأداء وافقت على أن النواتج الممولة كليا أو جزئيا من الموارد الخارجة عن الميزانية ينبغي أن تكون جزءا من تقرير الأداء . ومن ثم ، جرى تناول هذه المسائل في سياق إعداد الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٣-١٩٩٢ .

استنتاجات وتعليقات مجلس مراجعي الحسابات

١١ - في حين يدرك المجلس حجم المعضلات التي ينطوي عليها قياس النواتج كميا فسي الميزانية البرنامجية وفي تقرير أداء البرامج ، فإنه لا يمكنه أن يفض النظر عن المعايير التي ينبغي أن يقيّم بها الأداء واستخدام الموارد . حيث أن هذا هو جوهر ميزة أداء البرامج التي تتمثل في ضمان استخدام الموارد بأكثر الطرق اقتصادا وكفاءة في تحقيق أهداف المنظمة .

١٢ - وسيواصل المجلس تقييم تنفيذ توصية مراجعة الحسابات هذه واستعراضها في ضوء المعضلات التي عرضتها الإدارة .

التوصية ٩ (ج) من تقرير المجلس

١٣ - زيادة التشاور فيما بين المكاتب والمنظمات لدى إعداد تقديرات الموارد الخارجة عن الميزانية .

التدابير التي اتخذتها الإدارة

١٤ - وافقت الإدارة على ضرورة إجراء استعراض أوثق للتقديرات المقدمة فيما يتعلق بالموارد الخارجة عن الميزانية .

استنتاجات وتعليقات مجلس مراجعي الحسابات

١٥ - سيتطلب تقييم أثر هذه التوصية مزيداً من الوقت والدراسة من جانب مراجعي الحسابات . ومن ثم ، ستجري متابعتها في عمليات مراجعة الحسابات المقبلة .

التوصية ٩ (د) من تقرير المجلس

١٦ - وضع مبادئ توجيهية فيما يتعلق بأداء العمل الإضافي وأجوره وترشيد جدول عمل دائرة الأمن والسلامة في المقر بغية تخفيض الأعمال المُكلّفة التي تتم قبل أوقات العمل الرسمية أو بعدها .

التدابير التي اتخذتها الإدارة

١٧ - نُفذت هذه التوصية على الفور . فقد أُصدرت مبادئ توجيهية تحدد تغطية خدمات الأمن في أيام العطلات ، وأوقفت على الفور ممارسة المطالبة بأجر عن العمل الإضافي عند التوجه للعمل المقرر عقب عطلة للأمم المتحدة بمدة يوم أو يومين مباشرة .

استنتاجات وتعليقات مجلس مراجعي الحسابات

١٨ - ليست هناك أية تعليقات أخرى ، ولكن سيجري استعراض تنفيذ المبادئ التوجيهية في عمليات مراجعة الحسابات المقبلة .

التوصية ٩ (هـ) من تقرير المجلس

١٩ - عدم تكبد نفقات إلا إذا كانت مغطاة باعتمادات ، وتحديد النفقات الزائدة على الاعتمادات واتخاذ التدابير اللازمة لتمحيص هذا الوضع .

التدابير التي اتخذتها الإدارة

٢٠ - أحاطت الإدارة علماً بهذه التوصية وأعربت عن رغبتها في أن تؤكد للمجلس أنه عندما يتم تحديد نفقات زائدة على الاعتمادات تُتخذ تدابير لتمحيص الوضع . بيد أنها ذكرت أنه إلى أن تسفر النظم الآلية الجديدة عن تحسين توقيت تجهيز المعلومات ، فإنها ستواجه حالات قد لا تُكتشف فيها زيادة النفقات إلا بعد تجاوز الاعتماد المخصص .

استنتاجات وتعليقات المجلس

٢١ - أثناء المراجعة المؤقتة لحسابات عام ١٩٩٠ ، لاحظ المجلس أنه رغم أن هناك جهداً يُبذل لضبط النفقات في حدود الاعتماد المخصص ، استمرت الممارسة ولا سيما في ظل

بعض الظروف غير المنظورة . وسيجري استعراض هذه التوصية في عمليات مراجعة الحسابات المقبلة .

التوصية ٩ (و) من تقرير المجلس

٣٢ - توجيه تعليمات الى مكتب منسق الأمم المتحدة لبرامج المساعدة الإنسانية والاقتصادية المتعلقة بأفغانستان بشأن تزويد القسم المالي في مكتب الأمم المتحدة في جنيف بجميع الوثائق المتعلقة بالتبرعات المعقودة لقيدها في الحساب المناسب وتوحيد حساباته مع هذا الحساب .

التدابير التي اتخذتها الإدارة

٣٣ - ذكرت الإدارة أن الجهود بُذلت ، ومازال يجري بذلها ، لتوحيد الإبلاغ عن التبرعات المعلنة للصندوق الاستئماني لحالة الطوارئ في أفغانستان مع التبرعات المعقودة ، وبالتالي اعطاء صورة أوضح في هذا المجال .

استنتاجات وتعليقات مجلس مراجعي الحسابات

٣٤ - يجري تنفيذ هذه التوصية بصورة مبدئية فقط ، وستقدم التعليقات بعد إجراء استعراض للتوحيد .

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

(الملحق رقم ٥ بـ (A/45/5/Add.2))

٣٥ - كما هو مطلوب في الفقرة ١٣ (أ) من قرار الجمعية العامة ٣٣٥/٤٥ ، قمنا باستعراض وثيقة اليونسيف E/ICEF/1991/AB/L.3 المؤرخة في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩١ والمتعلقة بحالة الإجراءات المتخذة لتنفيذ توصيات المجلس التي قدمها في تقريره عن اليونسيف لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ .

التوصية رقم ١ من تقرير المجلس

٣٦ - تعديل إجمالي المبلغ المقتطع من صندوق احتياطي الطوارئ لفترة السنتين والذي كان قد حُمِّل على النفقات البرنامجية الممولة من الموارد العامة في البلاد .

المستفيدة من الصندوق وقدره ٨,٣ ملايين دولار ، وعرضه بصورة مستقلة في البيان السادس .

التدابير التي اتخذتها الإدارة

٢٧ - في التقارير والبيانات المالية المؤقتة عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، عرضت بصورة مستقلة في البيان السادس ، كما هو وارد في التوصية ، إجمالي المبالغ المقتطعة من صندوق احتياطي الطوارئ . وسيتبع هذا الإجراء بصورة متسقة في المستقبل .

استنتاجات وتعليقات مجلس مراجعي الحسابات

٢٨ - نُفذت هذه التوصية تنفيذا كاملا .

التوصية رقم ٢ بتقرير المجلس

٢٩ - يتعين دعم سياسة التسليم بتسجيل المبالغ النقدية التي تدفع للحكومات وتقييد في حسابات اليونيسيف تحت بند نفقات البرنامج ، بدلائل كافية تثبت استخدام تلك المبالغ للأغراض المخصصة لها فعلا . والنظر ، في هذا الصدد ، فيما يلي :

١١' اتخاذ إجراء أكثر فعالية من أجل تقديم مبالغ نقدية إلى الحكومات ورصدها ، لضمان الامتثال لسياسة تسديد تلك المبالغ في الوقت المناسب امتثالا وافيا ؛

١٢' إعادة النظر في صيغة الاستمارة ١٥٣ لتأخذ في الاعتبار تقادم السلف وتشمل المعلومات الإدارية الأخرى ذات الصلة ؛

١٣' من أجل تيسير عملية الرصد ، تقدم المكاتب الميدانية مباشرة إلى قسم الحسابات مرتجعات النفقات على السلف المقدمة ؛

١٤' إصدار توجيهات إلى المكاتب الميدانية لإدخال السياسة المتعلقة بتقديم السلف النقدية في جميع مذكرات التفاهم مع الحكومات . وفيما يلي مثال عن الصيغة المستخدمة في التعميم المالي رقم ١٥ : لا يجوز تحويل أموال إضافية إذا ظلت شهادة استخدام الأموال السابقة معلقة لما يزيد على ستة أشهر .

التدابير التي اتخذتها الإدارة

٣٠ - اتخذت اليونيسيف التدابير التالية لضمان الرصد والرقابة المناسبين للمساعدة النقدية المقدمة إلى الحكومات :

١١' في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ ، أرسل المدير التنفيذي تلكسات إلى جميع رؤساء المكاتب الميدانية ، طالباً منهم الإبلاغ في الوقت المناسب ، والإدارة المناسبة ، للسلف النقدية المقدمة إلى الحكومات ، وأصدر اليهم تعليمات للحصول على الوثائق اللازمة من الحكومات وتقديم التقرير المطلوب إلى المقر في أقرب وقت ممكن .
وفضلاً عن ذلك ، وبناء على مبادرة من مراقب الحسابات ، أنشئت فرقة عمل رفيعة المستوى مشتركة بين الشعب لاستعراض وتعزيز آلية مراقبة وإدارة السلف المقدمة إلى الحكومات . وستستعرض فرقة العمل الإجراءات المحاسبية ، وتسلسل المسؤوليات ، وهيكل إبلاغ جميع الأطراف المعنية ، وستوصي بتدابير لتحسين الحالة . وقد بدأت فرقة العمل أعمالها التحضيرية وقررت عقد اجتماع لمدة أسبوعين كاملين في نيسان/أبريل ١٩٩١ ؛

١٢' جرى استعراض صيغة التقرير المقدم إلى المقر من المكاتب الميدانية لليونيسيف (الاستمارة ١٥٣) وأعيد تصميمها لكي يؤخذ في الاعتبار تقادم السلف وستنفذ عند استكمال فرقة العمل لاستعراضها ؛

١٣' جرى انتداب موظف أقدم بقسم الحسابات التابع لشعبة الإدارة المالية لتحليل ومتابعة التقارير الواردة من المكاتب الميدانية والمتعلقة بالسلف المقدمة إلى الحكومات ؛

١٤' فور استكمال استعراض فرقة العمل ، سيتم إصدار توجيهات إلى المكاتب الميدانية تتعلق بالسياسة والإجراءات اللازمة والتي تتماشى مع توصيات مراجعي الحسابات الخارجيين .

النتائج التي توصل إليها مجلس مراجعي الحسابات وتعليقاته

٣١ - جرى اتخاذ عدد من التدابير ، بما في ذلك تحسين وثائق الإبلاغ وإنشاء فرق عمل مشتركة بين الشعب ، لاستعراض وتعزيز مراقبة وإدارة السلف المقدمة إلى

الحكومات . بيد أنه في ضوء حقيقة أنه من المقرر أن تنجز فرقة العمل عملها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ فإنه يمكن القول إن الإجراء الأملاحي الكافي يمكن أن يتخذ فقط بعد ذلك التاريخ .

٣٢ - وبناء عليه ، كشف استعراضنا أنه حتى عام ١٩٩٠ استمر منح السلف إلى الحكومات بالرغم من عدم تقديم النفقات المتعلقة باستخدام بعض السلف السابقة . ولذلك فقد أعيد تأكيد التوصية في مراجعة مرحلية للحسابات .

التوصية رقم ٣ بتقرير المجلس

٣٣ - يتم حث الإدارة على مواصلة جهودها للتأكد من إعادة النظر في القاعـدة ١٠-٤ من النظام المالي لليونيسيف بغية ضمان الاتساق في تقييد الأرباح والخسائر المتعلقة بأسعار الصرف .

التدابير التي اتخذتها الإدارة

٣٤ - بعد موافقة المجلس التنفيذي في دورته العادية في نيسان/أبريل ١٩٩٠ ، على تعديل البند ١٠-٤ من النظام المالي (المقرر ٢٨/١٩٩٠) ، يجري حالياً تنفيذ نهج متسق في تسجيل الأرباح والخسائر . وفيما يلي نص البند المنقح : "البند ١٠-٤ : تسجيل الفروق الناتجة عن دفع التبرعات المعلنة بعمولات غير دولارات الولايات المتحدة خصماً من هذه التبرعات" .

النتائج التي توصل إليها مجلس مراجعي الحسابات وتعليقاته

٣٥ - تم تنفيذ هذه التوصية .

التوصية رقم ٤ بتقرير المجلس

٣٦ - ينبغي النظر في ضرورة توجيه السيولة الزائدة نحو توفير خدمات إضافية .

التدابير التي اتخذتها الإدارة

٣٧ - فيما يتعلق باستغلال السيولة النقدية الزائدة من العملات القابلة للتحويل ، تبلغ النفقات من الموارد العامة في الخطة الحالية المتوسطة الأجل مستويات من شأنها أن تخفف بصورة متواصلة الرصيد النقدي من الموارد العامة القابلة للتحويل إلى

المستوى المطلوب الذي يبلغ ١٠ في المائة من الإيرادات من الموارد العامة في نهاية ١٩٩٣ . أما فيما يتعلق بزيادة الحيازات النقدية بالعملات غير القابلة للتحويل ، فإن اليونيسيف تبذل قصارى جهدها لاستغلالها ، بالرغم من أنه كانت هناك بعض القيود بسبب التوفر المحدود ، في بعض الحالات ، للسلع والخدمات الملائمة التي يتعين شراؤها .

النتائج التي توصل إليها مجلس مراجعي الحسابات وتعليقاته

٣٨ - يُعترف بالجهود التي تبذلها الإدارة في سعيها لإيجاد فرص لاستغلال العملات غير القابلة للتحويل المتوفرة لدى اليونيسيف ، بالرغم من أن النتائج لم تظهر على الفور . وكان للانخفاض الهائل في العملات غير القابلة للتحويل في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ناتجا عن التغيرات في أسعار الصرف أكثر من كونه ناتجا عن استغلال العملات .

التوصية رقم ٥ بتقرير المجلس

٣٩ - ينبغي ، من أجل ضمان دقة البيانات المحاسبية وموثوقيتها ، استمرار الإدارة في البحث عن امكانية اتخاذ إجراءات فعالة لتحسين ترميز الحسابات وتدعيم صحة البيانات على مستوى المكاتب الميدانية .

التدابير التي اتخذتها الإدارة

٤٠ - دعمت الإدارة الأنشطة التدريبية لموظفي المكاتب الميدانية في جميع الميادين المتعلقة بتقديم الحسابات بطريقة صحيحة وفي التوقيت المناسب . وفي الوقت نفسه تجرى بانتظام حوارات ودراسات لتحسين نظم التجهيز الإلكتروني للبيانات من أجل إبلاغ حسابات المكاتب الميدانية إلى المقر بصفة زيادة تعزيز صحة البيانات .

النتائج التي توصل إليها مجلس مراجعي الحسابات وتعليقاته

٤١ - أوضحت الحالة حدوث تحسن ملحوظ . وقد انخفض رصيد الحساب المعلق من ١٧ مليون دولار إلى ١٤٥ ٩٩٩,٠٠ دولار فقط في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩١ .

التوصية رقم ٦ بتقرير المجلس

٤٢ - ينبغي العمل على أن يوضح تخطيط المشاريع على نحو كافٍ متطلبات التنفيذ لتحسين مستوى تنفيذ البرامج . ومن الخير أيضا مراعاة الحذر في تحويل الأموال من

المشاريع البطيئة الحركة إلى المشاريع سريعة الحركة لكي لا تؤدي هذه السياسة ، بصورة لا إرادية ، إلى عدم الاكتراث بالمشاريع التي يتم الاضطلاع بها في مناطق "عسيرة" تعاني من مشاكل دائمة في التنفيذ .

التدابير التي اتخذتها الإدارة

٤٣ - تبذل اليونيسيف جهودا مستمرة لتحسين مستوى تنفيذ البرامج ، ليس فقط فيما يتعلق بالتنفيذ الشامل ، ولكن أيضا فيما يتعلق باحتياجات وأولويات معينة للبرامج القطرية . وتوضح البيانات الأولية أن تنفيذ البرامج القطرية في عام ١٩٩٠ ، بالمقارنة بعام ١٩٨٩ ، قد تحسّن فيما يتعلق بالتنفيذ الشامل وعدد البلدان ذات معدل التنفيذ البطيء ، كما هو موضح في الجدول التالي :

١٩٩٠			١٩٨٩			المعدل الإجمالي لطلب الاموال (بملايين دولارات الولايات المتحدة)
الاموال التكاملية العامة	الاموال التكاملية العامة	جميع الموارد	الاموال التكاملية العامة	الاموال التكاملية العامة	جميع الموارد	
٦٣٩	٣٢٤	٣٠٥	٥٨١	٢٦١	٣٢٠	عدد البلدان ذات معدل التنفيذ المنخفض (أدنى من ٧٥ في المائة)
١٦	١٣	٢٧	٢٥	١٥	٤٨	معدل التنفيذ (في المائة)
٨٥	٩١	٧٩	٨٢	٩١	٧٦	المائة (العالمي)

٤٤ - وقد زاد معدل طلبات الاموال في عام ١٩٩٠ بنسبة ٨ في المائة فارتفع من ٥٨١ مليون دولار في عام ١٩٨٩ إلى ٦٣٩ مليون دولار في عام ١٩٩٠ . وفي المقابل ، انخفض عدد البلدان ذات معدلات التنفيذ المنخفضة (أدنى من ٧٥ في المائة) فيما يتعلق بمصادر التمويل المشتركة بمقدار النصف ، من ٢٥ إلى ١٦ بلدا . وكان هناك ٦ بلدان فقط من ٤٤ بلدا في افريقيا ذات معدلات تنفيذ منخفضة في عام ١٩٩٠ ، بالمقارنة بـ ١٨ في عام ١٩٨٩ . ومن بين البلدان الستة ، كان اثنان منها يواجهان حالات طوارئ ، وثلاثة منها تديرها مكاتب فرعية ، وبلد واحد يديره مكتب قطري منشأ حديثا .

النتائج التي توصل إليها مجلس مراجعي الحسابات وتعليقاته

٤٥ - كشف تنفيذ البرامج القطرية عن تحسن طفيف فيما يتعلق بالتنفيذ الشامل . وكشف أيضا عدد البلدان ذات معدل التنفيذ المنخفض عن اتجاه نزولي بالنسبة لأرقام عام ١٩٨٩ . بيد أنه من الصعب إيعاز هذا التحسن إلى أي تدابير معينة اتخذت خلال عام ١٩٩٠ .

التوصية رقم ٧ بتقرير المجلس

٤٦ - ينبغي الاستمرار في تحسين عملية رصد تنفيذ البرامج ، لكي يتم التخلص من النفقات الزائدة التي تستوعبها الموارد العامة في حال عدم وجود تمويل تكميلي ، أو لكي تكون تلك النفقات في أدنى حد لها .

التدابير التي اتخذتها الإدارة

٤٧ - تعي الإدارة القضية التي أشارتها التوصية رقم ٧ ، وسيكون أحد المحاور الرئيسية لعام ١٩٩١ تحسين رصد تنفيذ البرامج ، كميا وكيفيا على السواء . وفي حين تقبل الإدارة صحة هذه التوصية ، فإنها تعتقد أن النفقات الزائدة لا يمكن تجنبها في بعض الحالات المنتقاة بسبب تذبذب أسعار الطلبات المقدمة ، وذلك رهنا بإمكان المنشأ . وسيتم مع ذلك الالتزام بالتدقيق الشديد حتى يتم إبقائها عند الحد الأدنى .

النتائج التي توصل إليها مجلس مراجعي الحسابات وتعليقاته

٤٨ - استمرت النفقات الزائدة على البرامج الممولة من الأموال التكميلية خلال عام ١٩٩٠ . وتبذل حاليا جهود مشتركة بين الشعب لتحسين إدارة ميزانية البرامج .

التوصية رقم ٨ بتقرير المجلس

٤٩ - نظرا إلى معدل توسع الأنشطة التنفيذية لليونسيف ، الذي تجاوز طاقة الموظفين ، فإنه سيكون من الضروري قيام الإدارة باتخاذ الخطوات اللازمة لتقييم احتياجاتها من الموظفين ، لا سيما ، في الشعب التنفيذية ، وذلك بهدف اتخاذ الإجراءات التمحيص الملائم .

التدابير التي اتخذتها الإدارة

٥٠ - قامت لجنة تخطيط واستعراض الميزانية التابعة لليونيسيف ، في عام ١٩٩٠ ، باستعراض شامل لاحتياجات جميع مكاتب اليونيسيف من الموظفين ، بما في ذلك الشعب التنفيذية ، من أجل استخدام الموارد إلى أقصى حد والوفاء بالاهداف التي تمثل تحديا للمنظمة . وتنعكس نتيجة الاستعراض في الميزانية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ (E/ICEF/1991/AB/L.1) والتي تشمل التعزيز الضروري للوظائف التنفيذية ، سواء فسي المقر أو في المكاتب الميدانية ، في إطار قيود طاقة الموارد المتوقعة .

استنتاجات وتعليقات مجلس مراجعي الحسابات

٥١ - اكتمل استعراض حاجات الموظفين وظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ (E/ICEF/1991/AB/L.1) إلى حين موافقة المجلس التنفيذي .

التوصية رقم ٩ في تقرير المجلس

٥٢ - ينبغي خلال أنشطة جمع التبرعات تشجيع المانحين المحتملين على تقديم معلومات كافية عن تبرعاتهم ، تيسيرا لمحاسبتهم وإقرار استلامها واستخدامها بصورة فعالة . ويمكن للمانحين في هذا الصدد أن يقوموا بملء استمارة إخطار موحدة بها المعلومات ذات الصلة .

الاجراءات التي اتخذتها الإدارة

٥٣ - تؤيد الإدارة التوصية الداعية إلى ضرورة تصميم استمارة موحدة لاستخدام المانحين ، وهي تتفق مع مراجعي الحسابات على ضرورة تنبيه المانحين إلى طبيعة حاجات اليونيسيف . ولهذا الغرض ، طلبت الإدارة من المانحين تبليان الغرض من الاموال عند استلام مدفوعاتهم .

استنتاجات وتعليقات مجلس مراجعي الحسابات

٥٤ - ما زالت المعلومات عن التبرعات غير كافية . وقد قررنا خلال مراجعتنا المؤقتة الإعراب عن حاجتنا إلى تحسين تدفق المعلومات بين اليونيسيف والمانحين من أجل تسهيل قيد التبرعات والإبلاغ عنها .

التوصية رقم ١٠ في تقرير المجلس

٥٥ - ينبغي تأخير دفع الفواتير قدر المستطاع حتى الموعد الأخير ، لدراسة إمكانية الحصول على أقصى عوائد ممكنة من الأموال التي يمكن وضعها في استثمارات مؤقتة .

الاجراءات التي اتخذتها الإدارة

٥٦ - حرمت الإدارة ، خصوصا في العام الماضي ، على التأكد من سداد المدفوعات فسي موعد أقرب ما يكون إلى موعد الاستحقاق ، مع الحرص في نفس الوقت على تفادي تكبد رسوم بسبب التأخر في الدفع .

استنتاجات وتعليقات مجلس مراجعي الحسابات

٥٧ - جرى تنفيذ هذه التوصية .

التوصية رقم ١١ في تقرير المجلس

٥٨ - تحتاج الإجراءات المعمول بها حاليا بشأن الإبلاغ عن ديون الموظفين قبل صرف آخر سلفة نقدية لهم عند انتهاء خدمتهم إلى رصد كاف من أجل استرجاع الأموال المستحقة من الموظفين الذين انتهت خدمتهم بشكل كامل وسريع قبل تركهم للخدمة .

الاجراءات التي اتخذتها الإدارة

٥٩ - اتخذت الإدارة خطوات لتعزيز الرقابة العامة على حسابات الموظفين الشخصية . وسيجري في عام ١٩٩١ توحيد جميع الحسابات المتعلقة بالموظفين تحت رقابة مشرف واحد من أجل زيادة صقل التدابير الحالية وضمان رصدها الكافي . وفي نفس الوقت يجرى كشف الجهود لمراجعة كشوف الحساب والتأكد من صحتها .

استنتاجات وتعليقات مجلس مراجعي الحسابات

٦٠ - وُضعت إجراءات مشددة موضع التطبيق (أي طلب تأكيدات من قسمي شؤون الموظفين والحسابات) قبل صرف مدفوعات للموظفين عند انتهاء الخدمة . كما أقيمت لجنة لإعداد تصميم الحسابات الشخصية للموظفين . وينتظر أن تنتهي اللجنة من عملها قبل نهاية عام ١٩٩١ .

التوصية رقم ١٢ في تقرير المجلس

٦١ - يلزم إيجاد رقابة مركزية على الموجودات "الجزائية" في قائمة الموجودات مثل الحواسيب والمركبات . ولهذا الغرض ، ينبغي للمكاتب الميدانية أن تقدم نسخاً من قوائم موجوداتها في موعد غايته ٣١ كانون الأول/ديسمبر من كل عام لإدخالها في القائمة الرئيسية للموجودات في المقر .

الاجراءات التي اتخذتها الإدارة

٦٢ - نفذت اللجنة هذه التوصية في عام ١٩٩٠ ، وأدى ذلك إلى تقيد جميع المكاتب الميدانية تماماً بها عندما قدمت قوائم بموجوداتها عام ١٩٨٩ من المقتنيات المعمرة . وستجرى المتابعة اللازمة للتأكد من استمرار تنفيذ التوصية في السنوات اللاحقة .

استنتاجات وتعليقات مجلس مراجعي الحسابات

٦٣ - جرى تنفيذ هذه التوصية .

التوصية رقم ١٤ في تقرير المجلس

٦٤ - ينبغي اتخاذ اللازم لضمان وضع ترتيب رسمي كاف لعقاقير ومعدات اليونيسيف الموجودة في عهدة أي مكتب ميداني .

الاجراءات التي اتخذتها الإدارة

٦٥ - أقيم مكتب قطري جديد لتسهيل العمليات في ذلك البلد ، ويجري اتخاذ إجراءات تصحيحية للتأكد من كفاية ترتيبات العهد . وسيجري تقييم سليم لفعالية الإجراءات التي تستهدف تفادي تكرار النتيجة السابقة

استنتاجات وتعليقات مجلس مراجعي الحسابات

٦٦ - فيما عدا تقديم المشورة بشأن تأسيس مكتب قطري جديد ، لا تتضح طبيعة الإجراءات المحددة التي تم اتخاذها لضمان ترتيبات فعالة لإسناد العهد من العقاقير والمعدات في ذلك المكتب الميداني . كما يلزم أن تقوم الإدارة بتقييم كاف لفعالية هذه الاجراءات .

التوصية رقم ١٤ في تقرير المجلس

٦٧ - يجب أن تتقيد اليونيسيف بدقة بسياساتها في الامتناع عن التعاقد على مشاريع تشييد باهظة التكاليف قد تشغل مواردها المالية عند عدم وجود مساهمات مناظرة .

الاجراءات التي اتخذتها الإدارة

٦٨ - استجابة لهذه التوصية ، جرى استعراض السياسة الخاصة بدعم أنشطة التشييد ، وأصدرت الإدارة تعليمات بعدم تشجيع التعاقد على مشاريع للتشييد من حيث المبدأ ، مع عدم القيام بها إلا عند الضرورة القصوى وبعد التشاور المناسب مع المقرر .

استنتاجات وتعليقات مجلس مراجعي الحسابات

٦٩ - لم تصدر أية تعليمات محددة خلال تقييمنا ، وإنما أبلغتنا الإدارة بايضاح القضية ومناقشتها في اجتماع لكافة الممثلين الإقليميين .

التوصية رقم ١٥ في تقرير المجلس

٧٠ - ينبغي مطالبة الوحدات التي تورد طلبات عملية بطاقات المعايدة بأن تتيح وقتا كافيا بين الطلب والتوريد لكي تضمن شراء المواد بأحسن الشروط من حيث التوريد والسعر والنوعية .

الاجراءات التي اتخذتها الإدارة

٧١ - اتفقت إدارة عملية بطاقة المعايدة مع هذه التوصية ، وقامت باستعراض التدابير المناسبة التي تضمن شراء المواد بأحسن الشروط من حيث التوريد والسعر والنوعية . وإتاحة وقت كاف بين الطلب والتوريد ، يجري النظر في تحسين عملية التخطيط مقدما ونظام الطلب ، بالتعاون مع اللجان الإقليمية لليونيسيف .

استنتاجات وتعليقات مجلس مراجعي الحسابات

٧٢ - سيجري تقييم تنفيذ هذه التوصية خلال أول زيارة للمكتب المختص بعملية بطاقات المعايدة لليونيسيف من أجل مراجعة الحسابات .

برنامج الأمم المتحدة للبيئة
(الملحق رقم ٥ واو (A/45/5/Add.6))

التوصية رقم ١ في تقرير اللجنة

٧٣ - ينبغي تشجيع المنافسة الكافية في الشراء ، زيادة في فرص الاختيار وتخفيضاً للتكاليف . كما ينبغي عدم النظر مستقبلاً في أي عروض مقدمة من الموردين إذا كان سجل أدائهم سيئاً .

الاجراءات التي اتخذتها الإدارة

٧٤ - يشجع برنامج الأمم المتحدة للبيئة التنافس الكافي في الشراء ويعمل بانتظام على تحديث وتوسيع سجل من يحتمل أن يكونوا من مقدمي العطاءات ، ضماناً لزيادة توزيع العطاءات وجعل تمثيلها أكثر تنوعاً . كما أن الإدارة مشاورة في جهودها للتأكد من تسليم الموردين السلع والخدمات في حينها وتغادي تأخير تخليص السلع في المرافق قدر المستطاع .

استنتاجات وتعليقات مجلس مراجعي الحسابات

٧٥ - جرى تنفيذ هذه التوصية . ولاحظنا وجود رقابة داخلية مجدية على عملية الشراء . بيد أن حالات قليلة من التأخير في توريد اللوازم ما زالت مستمرة .

التوصية رقم ٢ في تقرير المجلس

٧٦ - ينبغي مواصلة الجهود لرصد تقديم مصروفات المشاريع في حينها بحيث تسجل البيانات المالية جميع نفقات المشاريع في الفترة المالية .

الاجراءات التي اتخذتها الإدارة

٧٧ - جرى تعزيز أساليب رصد الإبلاغ عما تنفقه الوكالات المنفذة على المشاريع ، حرصاً على تقديم نفقات المشاريع بانتظام وفي حينها . والحقيقة أن مراجعي الحسابات قد أقرّوا في الفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ بأن سجل تقديم نفقات المشاريع كان أفضل من أي عام مضى .

استنتاجات وتعليقات مجلس مراجعي الحسابات

٧٨ - استمر الرصد الموقوت والفعال لنفقات المشاريع .

التوصية رقم ٢ في تقرير المجلس

٧٩ - ينبغي وضع استثمارة إشعار موحدة تبين أمورا منها تاريخ الإيداع واسم المانح والمبلغ والغرض منه ، تسهila لسرعة حسابات المساهمات .

الاجراءات التي اتخذتها الإدارة

٨٠ - هناك بعض الشك في أن استخدام استثمارات إشعار موحدة يسهل قيد المساهمات ، بيد أن مزيدا من التحريات جارية بشأن هذه التوصية .

استنتاجات وتعليقات مجلس مراجعي الحسابات

٨١ - لم تنفذ الإدارة هذه التوصية إلا إذا كانت سرعة ودقة حساب المساهمات تقتضيان إصدار استثمارات إشعار . وسوف يستعرض المجلس في مراجعته القادمة مدى فعالية تنفيذ الإدارة جزئيا لهذه التوصية ، وسيقدم تقريره بناء على ذلك .

التوصية رقم ٤ في تقرير المجلس

٨٢ - ينبغي مواصلة تعزيز الإجراءات الحالية ضمانا لتقديم المطالبات المتعلقة بالسفر في حينها وتسهيلا لتصفية السلف المتعلقة بالسفر .

الاجراءات التي اتخذتها الإدارة

٨٣ - اتخذت أيضا خطوات لتعزيز رصد الإجراءات التي تضمن تصفية سلف السفر في حينها .

استنتاجات وتعليقات مجلس مراجعي الحسابات

٨٤ - أشير إلى تقديم الموظفين لمطالبات السفر في حينها وسرعة تصفية سلف السفر . ومع ذلك لوحظت تأخيرات في تقديم الموظفين لها .

مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية
(الملحق رقم ٥ حاء (A/45/5/Add.8))

التوصية رقم ١ في تقرير المجلس

٨٥ - ينبغي زيادة تحسين عملية إدارة النقد في حدود الموارد الحالية من الموظفين ، وذلك بوضع خطوط واضحة للسلطة والمسؤولية وتعزيزا للمساءلة الإدارية .

الإجراءات التي اتخذتها الإدارة

٨٦ - لم يكن مفر من التداخل في المسؤوليات داخل قسم المالية في فترة السنتين السابقة ، لأسباب أولها زيادة أنشطة المشاريع ، وثانيها عملية تقليص الوظائف . ومع ذلك أمكن اتخاذ إجراءات للتمحيص قدر المستطاع للتقيد بتوصية مراجعي الحسابات رغم شدة تزايد عبء العمل في القسم دون زيادة كبيرة مقابلة في عدد الموظفين .

استنتاجات وتعليقات مجلس مراجعي الحسابات

٨٧ - رغم اتخاذ إجراءات لإعادة تصميم بعض المهام ، تعذر القضاء بشكل كاف على تداخل المسؤوليات في قسمي المالية وشؤون الموظفين بسبب الضغوط على الموظفين .

التوصية رقم ٢ في تقرير المجلس

٨٨ - ينبغي اتخاذ الإجراءات الفعالة المناسبة التي تضمن تقديم تقارير تقييم الاداء في أوقاتها ، حتى يتسنى حذف أسماء العاملين من كشوف المرتبات عند انتهاء عقودهم .

الإجراءات التي اتخذتها الإدارة

٨٩ - جرى بالكامل تنفيذ الإجراءات المتبعة بهدف التقليل إلى أقصى حد من التأخيرات في تقديم تقارير تقييم الاداء في حينها ، من أجل إفراح الوقت الكافي لإعداد العمليات الإدارية الخاصة بحركة الموظفين قبل انتهاء تعيينات الموظفين الحاليين . على أنه فيما يتعلق بمد عقود العاملين في الميدان في حينها ، مازال متعذرا تفادي عوامل التأخير التي جاء شرحها في ردودنا على ملاحظة مراجعي الحسابات ، رغم ما طرأ من تحسين .

استنتاجات وتعليقات مجلس مراجعي الحسابات

٩٠ - تم تنفيذ هذه التوصية ؛ ومع ذلك توجد فرص لزيادة التحسين .

التوصية رقم ٣ في تقرير المجلس

٩١ - ينبغي زيادة تحسين تنفيذ المشاريع بالقضاء على التأخيرات في توقيع وشائق المشاريع ، وبعمليات الرصد الكافي ، وبفعالية إجراءات الشراء .

الإجراءات التي اتخذتها الإدارة

٩٢ - رغم محاولة المركز تنفيذ بعض التوصيات التي كانت ممكنة عمليا من حيث تخطيط المشاريع وتنفيذ المشاريع في حينها ، فإن العقبات الرئيسية التي تمنع أنشطة المشاريع من الإنطلاق كما جاء في الرد على ملاحظة مراجعي الحسابات مازالت سائدة . ومع ذلك فإن أرقام إنجاز المشاريع في السنة الأولى من فترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ تشير إلى تحسن كبير في تنفيذ المشاريع بالقياس إلى الفترة المالية السابقة عن نفس المدة .

استنتاجات وتعليقات مجلس مراجعي الحسابات

٩٣ - يجري تنفيذ هذه التوصية ، ولوحظ تحسن كبير في إنجاز المشاريع عام ١٩٩٠ ، وأظهرت مراجعتنا المبدئية تحسنا كبيرا في إنجاز المشاريع في عام ١٩٩٠ .

التوصية رقم ٤ في تقرير المجلس

٩٤ - ينبغي أن يواصل مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية جهوده لتحصيل التبرعات المعلنة ، لكي يضمن زيادة تقليل التبرعات المستحقة القبض بعد أن تجاوزت تاريخ استحقاقها .

التدابير التي اتخذتها الإدارة

٩٥ - كنتيجة لاستمرار الجهود النشطة لجمع الأموال خلال العام الأول من الفترة المالية الحالية لم تبلغ التبرعات المعلنة غير المدفوعة المتعلقة بالمؤسسة والسنة الدولية لإيواء المشردين للسنوات السابقة وعام ١٩٩٠ مجتمعة سوى ٣٦٤,٠٠ ٣٧١ دولار . ومن المتوقع أن يكون هذا الاتجاه من الانخفاض المتواصل في التبرعات المعلنة غير المدفوعة سائدا خلال العام الثاني من فترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ .

استنتاجات وتعليقات مجلس مراجعي الحسابات

٩٦ - تؤكد تنفيذ التوصية بزيادة تحسن دفع التبرعات المعلنة خلال السنة الاولى من فترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ .

جامعة الامم المتحدة

(الملحق رقم ٥ (A/45/5) ، المجلد الثالث)

التوصية رقم ١ من تقرير المجلس

٩٧ - ينبغي تقييد معاملات الاستثمار في الحسابات اعتبارا من تاريخ استلام التصديق على توظيف الاستثمارات .

التدابير التي اتخذتها الإدارة

٩٨ - فيما يتعلق بتوصيات المجلس بشأن الإدارة الاستثمارية لاموال الجامعة ، كانت هذه المسألة موضع نظر متعمق من جانب مجلس الجامعة . وبعد مشاورات مستفيضة مع المسؤولين المناسبين في مقر الامم المتحدة ، وكذلك مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ، يسرني إبلاغكم بأن الترتيبات الجديدة لإدارة الاستثمارية الجديدة بدأ تنفيذها في ١ نيسان/ابريل ١٩٩١ . وعلاوة على ذلك ، فقد أحطنا علما على النحو اللازم بملاحظات وتوصيات المجلس ، وتعتزم الجامعة ضمان توافر معلومات دقيقة وحديثة عن الاستثمار في جميع الاوقات .

استنتاجات وتعليقات مجلس مراجعي الحسابات

٩٩ - نُفذت هذه التوصية .

التوصية رقم ٢ من تقرير المجلس

١٠٠ - ينبغي تحديد إجراءات ملائمة لضمان توفر معلومات دقيقة وحديثة عن الاستثمار . وإضافة إلى ذلك ، ينبغي التفكير في إعادة النظر في فرص الاستثمار لتفضيل التوظيف الطويل الأجل للاستثمارات .

التدابير التي اتخذتها الإدارة

١٠١ - انظر رقم ٣ أعلاه .

استنتاجات وتعليقات مجلس مراجعي الحسابات

١٠٢ - بدأ سريان الترتيبات الجديدة للإدارة الاستثمارية من ١ نيسان/أبريل ١٩٩١ . وبموجب الترتيبات الجديدة تنوي جامعة الأمم المتحدة تحديد إجراءات فعالة لضمان توفر معلومات دقيقة وحديثة عن الاستثمار في جميع الاوقات .

١٠٣ - والمدى الذي ستصل إليه الترتيبات الجديدة في معالجة المسائل المشار إليها في التوصية بشكل فعال سيجري استعراضه في عمليات المراجعة المقبلة التي ستقوم بها .

التوصية رقم ٣ من تقرير المجلس

١٠٤ - ينبغي تحسين إجراءات الرمد بغية ضمان تقديم مطالبات السفر في حينها وإنجاز الإجراءات المحاسبية فيما يتعلق بسلف السفر بسرعة .

التدابير التي اتخذتها الإدارة

١٠٥ - فيما يتعلق بتقديم مطالبات السفر في حينها وغير ذلك من المسائل المتعلقة بالسفر ، واصلت الجامعة التأكيد على أهمية تقديم مطالبات السفر في حينها كما أنها تفضلع باستعراضات دورية في هذا الخصوص بغية زيادة تحسين إجراءات مراقبة السفر .

استنتاجات وتعليقات مجلس مراجعي الحسابات

١٠٦ - كشف تقييمنا للإجراءات المتخذة لمعالجة التأخر في تقديم مطالبات السفر عن الحاجة الى مزيد من التحسين . فما زالت هناك تأخيرات كبيرة تعزى جزئيا إلى الحجم الكبير للعمل .

التوصية رقم ٤ من تقرير المجلس

١٠٧ - ينبغي للإدارة أن تكفل التعجيل بإعداد الصيغة النهائية للإجراءات الجديدة المتعلقة بتخطيط البرامج وإدارتها بغية تعزيز إنجاز البرامج .

التدابير التي اتخذتها الإدارة

١٠٨ - وافق مجلس الجامعة على الإجراءات الجديدة المتعلقة بتخطيط البرامج وإدارتها وعممت هذه الإجراءات على جميع المعنيين بالتنفيذ .

استنتاجات وتعليقات مجلس مراجعي الحسابات

١٠٩ - نوّكد أن الإجراءات الجديدة قد أنجزت وعممت للتنفيذ . وسيكون تقييم فعالية هذه الإجراءات عملية متواصلة ضمن عمليات المراجعة المقبلة التي سنقوم بها .

التوصيتان رقم ٥ و ٦ من تقرير المجلس

١١٠ - ينبغي للمعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية أن يدرس امكانية وضع نظام مالي وقواعد مالية خاصين به ليناسب احتياجاته الخاصة ويكفلا الاتساق في تطبيق القواعد والإجراءات .

١١١ - وينبغي للمعهد أن يواصل جهوده لإتمام وضع سياساته المتعلقة بحقوق النشر وتحديد إجراءاته المتعلقة بالنشر من أجل تعميمها على من يتعامل معهم من الناشرين والباحثين .

التدابير التي اتخذتها الإدارة

١١٢ - فيما يتعلق بالنظام المالي والقواعد المالية للمعهد ، تجدر ملاحظة أن المعهد هو جزء لا يتجزأ من جامعة الأمم المتحدة وعلى ذلك فعملياته المالية ينبغي أن يُنظمها النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة على النحو الذي ينطبق على جامعة الأمم المتحدة .

١١٣ - وفيما يتعلق بالسياسات المتعلقة بحقوق النشر ، فباعتبار أن المعهد جزء لا يتجزأ من جامعة الأمم المتحدة ، فأحكام سياسة جامعة الأمم المتحدة المتملة بنشر مؤلفات الباحثين وهي الأحكام التي اعتمدها مجلس الجامعة في عام ١٩٧٩ تنطبق عليه .

استنتاجات وتعليقات مجلس مراجعي الحسابات

١١٤ - في ضوء التعليقات الأخرى التي قدمتها جامعة الأمم المتحدة لا يعترض المجلس متابعة تنفيذ هذه التوصيات .

مركز التجارة الدولية
(الملحق رقم ٥ (A/45/5) ، المجلد الثاني)

التوصية رقم ٦ (١) من تقرير المجلس

١١٥ - ينبغي إتمام استعراض جميع الحالات التي يجوز فيها لمركز التجارة الدولية أن يحدد عن أنظمة الأمم المتحدة وقواعدها وتوجيهاتها ، بحلول انتهاء فترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ .

التدابير التي اتخذتها الإدارة

١١٦ - ذكرت الإدارة أن المسألة ستناقش مع المراقب المالي للأمم المتحدة لتحديد ، قبل نهاية هذا العام ، ما إذا كان مركز التجارة الدولية يمكن استثنائه من مراعاة الأحكام الإجرائية الواردة في ST/AI/285 بأكملها ، أو ما إذا كانت هناك أسباب تدعو إلى أن يقوم مركز التجارة الدولية بتحديد إجراءاته الداخلية الخاصة به بموافقة الأمم المتحدة .

استنتاجات وتعليقات مجلس مراجعي الحسابات

١١٧ - من رأي المجلس أن مسألة ما إذا كان المركز يتعين عليه الالتزام بالتعليمات الإدارية للأمم المتحدة ينبغي أن تحسم بمفلة عامة وليس فقط فيما يتعلق ب ST/AI/285 . ولقد أعد المجلس تقريراً مؤقتاً لمنتصف فترة السنتين لتقديمه إلى الجمعية العامة بشأن هذه المسألة .

التوصية رقم ٦ (ب) من تقرير المجلس

١١٨ - ينبغي تسجيل المساهمات غير المسددة لمشاريع الصناديق الاستثمارية للفتحات المالية المقبلة في البيانات المالية بشكل يتماشى مع الإجراءات المحاسبية المتبعة في حالة مخصصات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي غير المنفقة .

التدابير التي اتخذتها الإدارة

١١٩ - ذكرت الإدارة أنها قبلت توصيات المجلس التي تقضي بإجراء المحاسبة المتعلقة بمساهمات الصناديق الاستثمارية غير المسددة للسنوات المقبلة بنفس الطريقة التي تعامل بها مخصصات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومع ذلك لم يمكن حتى الآن الوصول

إلى طريقة لحساب المساهمات التي يتعين معاملتها بوصفها إيرادات مؤجلة بسبب اختلاف الأشكال التي يوافق بها المانحون على مساهمات المشاريع ، أي أن بعض المانحين يوافق على منحة شاملة لمدة سنة واحدة ، ويوافق آخرون على مشاريع فردية تستغرق عدة سنوات ، وبعض من الغثة الأخيرة يوافق على تمويل كل سنة من سنوات المشروع على حدة ، بينما يعتمد الآخرون الأموال اللازمة لفترة حياة المشروع . وليس من المرجح إلا فيما يتعلق بالغثة الأخيرة أن تحتاج بعض التبرعات المعلنة لفترات مقبلة إلى اعتبارها إيرادات مؤجلة . وفي الوقت الحالي ، لا يمكن تحديد هذه المساهمات إلا باستعراض كل مشروع على حدة ، وما يؤمل فيه إمكان إيجاد طريقة أقل استهلاكاً للوقت للوصول إلى رقم يعتمد عليه لإدراجه في باب الأموال والخصوم من البيان الخامس من البيانات المالية للمركز . ولقد يكون من الضروري ، لتفادي استخدام أية أرقام تتسم بدرجة كبيرة من عدم الدقة في تقييم هذه البنود ، الاقتصار في الإشارة إلى المساهمات غير المسددة للفترات المقبلة على حاشية تدرج في البيانات المالية .

استنتاجات وتعليقات مجلس مراجعي الحسابات

١٢٠ - من رأي المجلس أن الإجراء اللازم لتحديد المساهمات غير المسددة للفترات المالية المقبلة يمكن تسهيله بالقيام بشكل تلقائي بنسبة التبرعات المعلنة والمدفوعات منذ البداية إلى الفترة التي تتعلق بها .

التوصية رقم ٦ (ج) من تقرير المجلس

١٢١ - أي انحراف عن مستوى الاحتياط التشغيلي الذي تستلزمه تعليمات الأمم المتحدة ينبغي أن تأخذ به الأمانة العامة للأمم المتحدة . وعلى أية حال فمع مراعاة الزيادة العامة في الأسعار والزيادة الكبيرة في أنشطة المركز ، ينبغي النظر في إجراء تعديل ملائم للاحتياطي .

التدابير التي اتخذتها الإدارة

١٢٢ - أشارت الإدارة إلى أن الاحتياطي الذي يحتفظ به مركز التجارة الدولية ، والمدرج في الخصوم الواردة في البيان الخامس ، ليس احتياطاً تشغيلياً من النوع الذي يرد ذكره في ST/AI/285 ولكنه احتياطي منشأ على وجه التحديد لتغطية الفرق بين التكاليف الفعلية والتكاليف القياسية لخدمات الخبراء (الفقرتان ١٠١ و ١٢١) من موجز السياسات المحاسبية الهامة للمركز) . وقد قالت الإدارة بالاستمرار بأنه نظراً لشروط الاتفاق الذي توصل إليه مركز التجارة الدولية بالتفاوض مع الحكومات

المانحة والذي يمكن بمقتضاه استخدام الفائدة الناتجة من استثمار أموال الصندوق لإبقاء هذا الاحتياطي على المستوى المتفق عليه البالغ ٧٠٠ ٠٠٠ دولار ، لا يلزم احتياطي تشغيلي على المستوى المذكور في ST/AI/285 للصناديق الاستثمارية للمركز .
وجميع المشاريع ممولة بالكامل ، أي ليست هناك التزامات طارئة لا يمكن تغطيتها
إما من '١' نظام التكلفة القياسية المرتبط باتفاق المركز مع المانحين على استخدام الفوائد الناتجة من الصناديق الاستثمارية أو من '٢' مخصصات المشاريع .

استنتاجات وتعليقات مجلس مراجعي الحسابات

١٢٣ - أحاط المجلس علماً بأنه بينما كان من غير الواضح له دائماً فيما سبق ما إذا كانت المساهمة الإجمالية من مانح واحد أو مشروع واحد تشكل صندوقاً استثمارياً ، فقد قرر مجلس التجارة الدولية الآن اعتبار برنامج التعاون التقني الإجمالي الممول من مساهمات المانحين صندوقاً استثمارياً واحداً . وفي هذه الحالة فالصندوق الاستثماري هو صندوق استثماري نموذجي "المشاريع متعددة" تستلزم التعليمات الإدارية للأمم المتحدة فيما يتعلق به وجود احتياطي تشغيلي على مستوى يبلغ ١٥ في المائة من النفقات المقدرة سنوياً . وإذا كان المركز من رأيه أن هذا الاحتياطي التشغيلي غير ضروري لأسباب معينة ، فينبغي للمركز أن يسعى إلى الحصول على موافقة المقر على الخروج على التعليمات الإدارية في مسألة هامة من هذا القبيل .

التوصيتان رقم ٦ (د) و ٦ (هـ) من تقرير المجلس

١٢٤ - الزيادة الملموسة في الالتزامات غير المصفاة المتمثلة بأنشطة التعاون التقني تقتضي تحليلاً شاملاً للجوانب التشغيلية لتنفيذ المشاريع لكفالة انجاز نواتج المشاريع على نحو أكثر انتظاماً على مدى الفترة المالية بأكملها ولتفادي حدوث زيادة أخرى في الالتزامات غير المصفاة في نهاية الفترة المالية . وينبغي لتخطيط المشاريع أن يصبح أكثر واقعية بأن تؤخذ في الاعتبار التأخيرات المتوقعة لدى إعداد خطط العمل وخطط الميزانية .

التدابير التي اتخذتها الإدارة

١٢٥ - أبلغت الإدارة المجلس أنها استعرضت النواحي التشغيلية لتنفيذ المشاريع وانتهت إلى أنه لا يوجد عوائق هيكلية أمام تنفيذ أنشطة المشاريع طوال السنة ، وأن نسب الالتزامات غير المصفاة المسجلة فيما يتعلق بالتدريب والمعدات ليست غير

عادية . أما الزيادة في نسبة الالتزامات غير المصفاة الاجمالية المسجلة حتى ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، والتي تعزى إلى المعدات التي وجه إليها مراجعو الحسابات الانظار ، فقد نتجت من إصدار عدة أوامر شراء عالية القيمة في نهاية عام ١٩٨٩ . والزيادة في الالتزامات غير المصفاة المسجلة فيما يتعلق بالتدريب لا تزيد عن النمط العادي من الاختلاف في الأنشطة التشغيلية والذي يمكن توقع أن ينتج من تحديد المركز لأولويات برنامجية مختلفة . المستوى الإجمالي للالتزامات المستحقة ومحتها تبررها نسبة التصفيات في الفترة المعنية اللاحقة .

استنتاجات وتعليقات مجلس مراجعي الحسابات

١٢٦ - نتيجة لتأخير رد مركز التجارة الدولية ، فالمجلس ليس في وضع يسمح له من التحقق من تحليل المركز في الوقت الحالي . وسيقوم باتخاذ إجراءات المتابعة فيما يتعلق بهذه المسألة خلال عمليات المراجعة المقبلة .
